

قلت قلت ذاك بك حاصل الالزام في المقبولين مع ان طول
الكلام بان وصلته والاختلاف في المصدر لا يحفظ الاضطرار وقد ذكر صاحبنا
ان اذا قيل قلت ان زيد منطلق جري في صفة ذكر الخبر والحدوث
فيصير كانه قيل قلت زيد منطلق وهذا الكلام يحفظ فيه من ينظر الى ظاهر
قوتهم انهم جعلوا ان في حكم اللفظ وليس كذلك بل خصمهم ان الخبر
والخبر عنه اذا جري ذكرهما في صفة دل ذلك ان المقصود والاختلاف علم
زيد منطلق فاذا كان كذلك علم ان المراد علمت الظلقة واقفا على خروج
ذكره واذا قلت قلت علمت الظلقة لم يدل على ذلك ذلك يكون محض خبر
والخبر عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت لعلها عند لام الالزام رتحة علمت لزيد قائم على ما سياتي في بيان
فاذا دخلت صارت علمت معلقا وما معناه من مظان الخلق **قوله**
وغيره ما اللفظة على جميعها فكلها اعلم ان ما تدخل على هذه اللفظة
فخرجها عن العلق انتهى بالاقول على القبلتين فانما زيد قائم وانما قائم
وعلمه انساب الزوف وقد ذكر علماء علم المعاني ان اللفظة الحكم على
الشيء والعلم الشيء على حكمه كقولك زيد قائم تريد ان زيد اخصو

على

على القيام وانما يقوم زيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى فان
بشرناكم بقوله زيد انما بينكم الله ولا تستغصار الكلام فيه لا يلبق بهذا الكلام
واعلم ان هذه اللفظة كما يدخل عليها عند كونها اللفظة بها كانه كما يدخل
عليها ما خلا ليست وعلق بالتحريف ونسبها الى اللفظة على القبلتين لان
المسورة اذا حقت لم تنزل اللفظة في زمانها السابقة اذا دخلت على الفعل
فيما دخل على الافعال الماضية على المبتدأ والجزء الثاني وكما وصفت في اخرها
والمسورة اذا حقت بعوض عما ذنب منها دخول على الفعل على اللفظة
الاربع السرون وكسوف وقد حرف النفي في ما بيننا وبين ان الناصب
لانها لا تجامع مع ان الناصب كونه في اللفظة كقولنا وهذا هو طرف ايضا كقولنا
او الحال وذلك نحو ان زيد قائم وان كان زيد قائما وان علمت زيد منطلق و
علمت ان كسوف وان كسوف يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جازي زيد كان
في حقه وكان ثابته حقا **قوله** والاشارة التذكرة من قوله في ما قبل
المضروبينها ما والاشارة بان يلبس على اللفظة على ليس بجعل
مرفوع ومضروب عالمة لعلها في اللفظة انما هي انما هي انما هي
النفي والاقول على القبلتين ان ما ذنب من اللفظة بها وذلك لانها